# المقاومة العراقية: نقص الشرعية واستحالة الوصول الى «الاهداف»

عبدالامير الركابي*

■ كل حركة مقاومة تفشل في تحقيق اهدافها، هي حركة كانت تعاني بالاصل من نقص ما، بنيوي في الغالب، ينعكس على مجال الوعي والافكار. ثورة حزيران/ يونيو عام 1920، كانت تعاني من نقص في الوعي والتكوين، قياسا لمقتضيات التطور الموضوعي الذي بلغه العراق في حينه، لهذا توقفت، وتركت المهمة الحاسمة وراءها، كي تضطلع بانجازها قوى اخرى، يطابق وعيها وبنيتها التنظيمية والفكرية، او يقترب من ضرورات اللحظة التاريخيه، وهو ما حدث منذ الثلاثينات، عندما تسارعت بقوة، عملية تشكل الحركة الوطنية العراقية المعاصرة، لتؤسس لمسار واليات الاجهاز على النظام «الملكي»، حتى تحقق لها ذلك يوم (14 تموز/ يوليو 1958) ومع ان الحركة الوطنية الناشئة بعد العشرينات والثلاثينات، لم تكن تمارس العمل المسلح، فان ذلك لم يمنعها من ان تبلغ الاهداف التي كانت ثورة 1920 المسلحة قد عجزت عنها، وبالمقارنة بين مقتضيات الوعي «الوطني» المناسب في حالة العراق اليوم، واشكال وبقايا الوعي والتكوين «الجزئي» الطاغي، على عمل وتفكير المقاومة، نذكر ثلاثة تعبيرات بارزة تهيمن على موقف «المقاومة» العراقية المسلحة:

ـ الاول اطلقته بقايا الدولة المنهارة، ومتحدثون من بقايا وفلول حزب البعث الذي كان ممسكا بزمامها، وبعد الهزيمة العسكريه، اتيحت لمجموعة من المتصدين للحديث باسم البعث، لان تمارس نوعا من ادعاء قيادة العمل المقاوم، بينما سادت صفوف هؤلاء حمى الهرب من تبعات هول الهزيمة والكارثة، وشاع رفض قاطع لاي اعتراف بالمسؤوليه عما حدث، كما جرى خلط بين التوهمات والاكاذيب، وبين حلم العودة الى الحكم من جديد، وفي وقت لم تكن فيه بقية القوى المقاومة، قد وصلت من حيث التنظيم والاستعداد، درجة تؤهلها للاعلان عن نفسها، وعن حدود نشاطها، ظلت بقايا البعث، بعد هزيمتها المنكرة، وتسليمها بغداد، قادرة اكثر من غيرها، على اطلاق موجة من الضجيج، وتسييد اجواء توحي بانها هي من اطلق شرارة المقاومة، وهي التي تقودها، ولم يخل الامر حتى من نشر برامج مكتوبة تقول بان هدف عودة الامور الى ما كانت عليه قبل 2003/4/9، هو المطلوب، وهو الذي تهدف المقاومة الى تحقيقه.

وبما ان حديثنا ينصب هنا على موضوع «المشروعية» و«الشرعيه»، فلا داعي والحالة هذه لان نتوسع في ذكر فصول هذه الفترة المخزية من سلوك بقايا وفلول، ادعت النطق باسم «البعث»، وسعت وما تزال للظهور بمظهر القوى «المقاومة»، لا بل القائدة والمهيمنة على العمل المقاوم، وقبلا مطلقة شرارته الاولى، كما سنتجاوز على فضيحة اخرى اكبر واخطر، تمثلت في قبول اوساط سياسية وفكرية عراقية وعربية لهذه الموجة، وتبنيها لها، وهو ما يدلنا على مدى التردي الذي بلغته حالة حركة الافكار المنسوبة لمعسكر قوى التحرر، وخاصة مخلفات التيارات والقوى الايديولوجية القومية واليسارية، المتبقية من ماضي الحركة الفكرية والسياسية العربية التي تعداها الزمن.

والامثلة على هذه الظاهرة كثيرة، ودوافعها معروفة، فالقوى العربية التي كانت مرتبطة بالنظام المنهار، بدت بعد هزيمته بحاجة اكثر، حتى من فلول وبقايا البعث العراقي، لان تمارس منطق التعمية والتزوير، وتضخيم، لا بل اختراع الادوار الوهمية للبعث في المقاومة، فلولا ذلك، لوجدت هذه، في حال يرثى لها، متهمة بالتعاون، والارتباط «المالي» وغيره، بنظام دكتاتوري دموي، تسبب في هزيمة نكراء، وباكبر كارثة عرفها تاريخ العراق والأمة، ولدوافع لا علاقة لها بالمبادىء، بل بالمصالح الضيقة والآنيه، وللهرب من تهم معروفة، دخلت هذه القوى بحماس شديد، ضمن جوقة تزوير مخجلة، تكفي لوحدها سببا لتجريمها، ولوضعها في خانة القوى الكاذبة تاريخيا، اي التي لا تمت باية صلة الى مصالح الامة، وقضاياها، التي تدعي انها وجدت لتجسيدها والتعبير عنها.

ووسط هذه البيئة، من العرب والعراقيين، يلعب «مركز دراسات الوحدة العربية» دورا كبيرا في ترويج وعقلنة مثل هذه الظاهرة، وهو يتبناها عمليا لاسباب اخرى، واطلق السيد خير الدين حسيب مدير المركز، ومحرك ما يعرف ب «المؤتمر القومي العربي» مبادرة، اطلق عليها اسم «المبادرة الوطنيه»، مرتكزا في الاساس، الى اسناد بعض الاشخاص من مدعي تمثيل المقاومة باسم البعث، وهو يجادل التيارات المقاومة، التي لا تؤيد مبادرته، او التي لم تتحمس لمناقشتها، بكونه يملك موافقة ودعم تيار «هام» من تيارات المقاومة العراقيه، ومع ان تلك المبادرة لا تعدو كونها مشروعا يطابق عالم الورق، لا عالم الواقع، وانها مفعمة بالسذاجه، وغير قابلة اطلاقا للتطبيق، وتنطوي على مواقف ايديولوجيه، تجعلها اقرب الى مشروع حرب اهلية، تفضي الى ذبح المقاومة، باسم تكريس انتصارها، الا انها تمثل من جهة اخرى، اول وثيقة مكتوبة ومعلنة، ويمكن الرجوع اليها ومناقشتها، وتبين مواطن نقصها وعللها، هي واعمال الندوة التي عقدت في بيروت بين (28/25 تموز/يوليو 2005)، تحضيرا لها، ولتهيئة ما يمكن اعتباره برنامج (دولتها الوهمية المقبلة) (صدرت اعمال الندوة لاحقا في كتاب حمل العنوان «برنامج لمستقبل العراق بعد انهاء الاحتلال» صادر عن «مركز دراسات الوحدة العربية» ـ بيروت تشرين الاول /اكتوبر2005.

تستحق تلك «المبادرة» نقاشا اوسع، وابعد بكثير، باعتبارها جزءا من اجواء وطريقة بعينها في التعامل مع الواقع الوطني، وواقع المقاومة العراقيه، لكن لا بد قبل ذلك من ملاحظة جانب مهم آخر، فالمبادرة تنتمي الى صنف من المواقف يهمه ان يبدا من فرض اطار لواقع المقاومة، درج على تكريس مغالطتين جوهريتين:

ـ فهنالك منحى يتعمد تصغير تبعات، وحقائق، وجذور الهزيمة الكارثية التي تسبب بها حزب البعث وصدام حسين، لا بل الغاءها لصالح تضخيم لا مثيل له، ولم يعرف التاريخ ما يشبهه لما يسمى «المقاومة البعثية»، لقد هزم صدام حسين، وهو على رأس خمسة ملايين ونصف المليون مسلح، ودمر الجيش العراقي (الرابع في العالم كما كانت الصحافة الغربية تقول) وهرب مئات الالوف من مسلحي المليشيات المرتبطة بالنظام وفدائيه، ودخل الامريكيون بدباباتهم يتمخترون الى بغداد، دون ان نعرف كيف حدث الذي حدث، ومن الذي تسبب في تلك الكارثة، وما هي السياقات التي افضت اليها، في حين ظهر لنا صدام حسين فجأة، مقاوما، والبعث يخوض حرب عصابات بافراد معدودين، ليصبح مفروضا علينا ان ننسى كليا البعث وصدام حسين كنظام دموي دكتاتوري ومهزوم تاريخيا، ولا نتأمل الا صورته هو ونظامه كـ«مقاومة» فقط لا غير.

ان ما حدث منذ دخول الامريكيين الى بغداد، لحين اخراج صدام من حفرته، واعلان هزيمته الثانية كـ«مقاوم» وهمي، هو مجرد استمرار لحرب «نظام منهار»، ثبت انه كذلك، سواء عبر المصير الذي انتهى اليه صدام نفسه، او بدليل مآل من تبقوا من بعده، ممن اعتمد عليهم وأتمنهم، فقد هرب هؤلاء بعد اعتقاله المشين مباشرة، وحملوا معهم ما كان بذمتهم من اموال، يفترض انها قد رصدت لعمل المقاومة، ومن بين خمسة اشخاص، كان صدام قد وزع عليهم مليار دولار بالتساوي، هرب اربعة منهم، حاملين معهم الى خارج العراق، مبلغ 800 مليون دولار، ليقاوموا من وراء الحدود، ويمارسوا التهريج باسم المقاومة.

ـ والمنحى الثاني لا يقل غرابة عن الاول، تمثل في الاصرار على تكريس خطأ نظري وعلمي فاضح، فهؤلاء ما زالوا يواصلون التأكيد على ان بنية «النظام الاحادي»، يمكن ان تتحور تحت اي ظرف، لتكون هي نفسها «بنية مقاومة»، او ان تتحول فجأة لتغدو كذلك، وهذا من اغرب واعجب ما عرف في التاريخ من المغالطات، وتعميم الجهل، صحيح ان صدام حسين قد حاول ان يقيم اشكالا من العمل والقتال ضد الاحتلال، يتناسب وظروف ما بعد هزيمة النظام وانهياره، وهرب اغلب اركانه، وهربه هو بالذات، الا ان ما قام به من اجتماعات وترتيبات، لا تنتمي الى عالم «المقاومة»، وانما الى عالم النظام وبنيته وقوانين عمله، وتراتبيته وعلاقاته الاسرية، لم يذهب صدام حسين بعد هربه من المعركة، الى العمارة او البصرة او كربلاء، بل الى «العوجة» والدور، ومن ائتمنهم على اموال «المقاومة» التي اخترعها بين ليلة وضحاها، وكلفهم بالمهمات القيادية، غالبيتهم الساحقة من اهله واقاربه، وقد تحول هؤلاء الى «قادة» جدد، بقرار «رئاسي» اصدره السيد الرئيس الهارب من المعركة الكبرى، وكل هذا لا علاقة له بمنطق واليات عمل اية «مقاومة» معروفة في التاريخ، والادب السياسي والتاريخ الاقرب المتعلق بتجارب انظمة «الحزب الواحد»، لا تترك مجالا للخطأ، وبناها وتركيبها، لم يعرف ابدا مثل هذه «المعجزة» التي يتحدث عنها ناطقون باسم البعث، من بقاياه وفلوله، او مؤيدون لهم ومتبنون لخرافاتهم، لقد استدرك جمال عبدالناصر هزيمته في حزيران/ يونيو 1967 باعادة تركيب اجهزة النظام والقوات المسلحة، على قاعدة ستراتيجيا «حرب الاستنزاف» اي انه قاتل بالدولة المهزومة بعد ترميمها، ولم يدع وجود امكانية او رغبة لتبني اي خيار آخر، بينما لم يجد صدام حسين امامه، ما يؤهله للقيام باية محاولة جادة للرد على الهزيمة التي تسبب فيها، واستمر بحكم كونه مهزوما ومكروها، في ابتكار الخطط المنفصلة عن الحياة والواقع، وكما هزم وهو على رأس اكثر من خمسة ملايين مسلح، ممن تواروا بين ليلة وضحاها، انهزم وهو يحاول القتال «كمقاوم» بمنطق السلطة والعشيرة، فكان ذلك اكبر الادلة على فقدانه المشروعية والشرعية معا، حتى في المناطق التي احتمى بها ولجأ اليها، فهؤلاء هم الذين خانوه، وسلموه، وسرقوا الاموال التي اودعها لديهم.

يكرر البعض في مجال تجاوزهم على الحقائق البسيطه، ان صدام حسين والبعث له علاقة بـ«المقاومة»، ويصر آخرون على ان الرئيس العراقي السابق، هيأ لـ«المقاومة» قبل الغزو، ولدينا وثيقة صادرة عن جمع من الضباط والجنرالات السابقين، من المنخرطين في المقاومة اليوم، اصدروها قبل بضعة اشهر، وتعرضوا فيها لحادثة تقول بان مجموعة من الجنرالات، كانوا قد التقوا صدام حسين، قبل الغزو بفترة، وقدموا له اقتراحا ملخصه ان يقوم «الرئيس» بفرز قسم من القوات المسلحه، يكون له مركز ادارة، وقيادة، وتمويل مستقل عن بقية القوات المسلحه، تعد بصورة مستقلة، لكي تصبح جاهزة للقيام بعمل «المقاومة» بعد الاحتلال، وقد برر هؤلاء خطتهم بالقول بان الولايات المتحدة سوف تتمكن من احتلال العراق، وان المنطق والعلم العسكري يقول ذلك، وان المطلوب بناء عليه، هو اعتماد خطة لما بعد الاحتلال، تلحظ وجود قوات «مقاومة» غير نظامية.

هؤلاء السادة الجنرالات، وضعوا فورا في الاقامة الجبرية، وشددت عليهم الرقابة الامنيه، ومنعوا من ممارسة اي مهام، بل وحبسوا في بيوتهم، بتهمة الاضرار بالمعنويات، وهذا التصرف من جانب شخص مثل صدام حسين، مفهوم، وهو متفق كليا مع طبيعته، وطبيعة نظامه، ووفقا لعقلية تآمرية وتسلطية احادية، مسكونة برهاب التآمر، لن يخطر في بال صدام ازاء اقتراح كالذي قدمه الضباط المذكورون، غير «الانقلاب العسكري»، ولن يرى من كل المعروض عليه، غير محاولة خبيثة سيتم استغلالها في اية لحظة، للانقضاض على الحكم.... لا التحول الوطني نحو الديمقراطية، ولا منطق «المقاومة» يمكن ان يتبناه، او يختاره صدام حسين او اي نظام شبيه به، وكل ما يفعله او يصدر عنه مطابق لطبيعته وبنيته وتكوينه قطعا.

من سوء تدبير التاريخ، ان «المقاومات» كانت تتحول، وقد تحولت دائما، في حال انتصارها، الى «دول» لكن لم يعرف ان الدول تفككت لتتحول الى «مقاومات»، خاصة بعد فوات الاوان، كما هي حالة البعث ونظامه، وصدام وحدود وعيه وعقليته وحزبه، لا صلة لها بـ«المقاومة»، ونظام البعث، والبعث كحزب، لم يعرف عنه انه تبنى في يوم من الايام هذا النهج، قد يتحول كاسترو الى المقاومة مثلا، في حال قررت الولايات المتحدة احتلال كوبا، مع ان هذا مستبعد بنظرنا، بعد كل التحولات التي مر بها كاسترو كحاكم، وقد يتحول اي نظام تشكل في سياق العمل الشعبي التحرري، الى المقاومة، لكن نظام صدام حسين لن يفعل، وهو حتى ان اراد فلن يستطيع، لانه اصلا حزب انقلابي، ونظامه في العراق نتاج انقلاب عسكري مدبر من غيره، و«كل شيء ميسر لما خلق له» كما يقال.

يمكن اذن كما هو واضح، ان تفعل الملابسات والالتباسات، دورا في خلق اجواء عن ظاهرة لدرجة تكريسها اعلاميا، وحتى سياسيا، كقوة مقاومة وقائدة للعمل المقاوم، مع انها تفتقد كليا الى «الشرعيه»، ووجودها بالصيغة التي كرست من خلالها، يصطدم تماما، مع المنطق ومع الوقائع، ناهيك عن ابسط مقتضيات الاهلية على المستوى الوطني، لقد تم تضخيم دور البعث، في لحظة انحدار وتضاؤل شرعيته الى ادنى الحدود، مما حفز بقوة وسرعة، ظهور قوى مقاومة من منابت اخرى، اسلامية ووطنية، ومن العسكريين، ممن سبق وكانوا بحكم «الوظيفة» ينتسبون للبعث، وخلعوا عنهم اي ارتباط به، ليصبحوا مقاومين، قبل ان يبدأوا التصريح عن انتماءاتهم الجديدة، ويعلنون كما يحدث منذ فترة، براءتهم من حزب البعث، ومن اي ارتباط به، فهل هذا وضع يمكن ان يهيىء اي اساس لشرعية المقاومة على المستوى الوطني؟

ـ سوى حالة البعث هنالك الطرف الآخر «التكفيري» الارهابي، الخارج على توازنات وحقائق العراق الوطنية، والمحكوم الى اجندة تقول بان «الشرعية» تستمد من الغاء الآخر، فالمطلوب هو قتل «الشيعة» وتصفيتهم عن بكرة ابيهم، لا بل قتل كل مخالف ايا كان، ولا داعي للبحث لدى هؤلاء، عن الاسباب والمبررات، فامثال الزرقاوي وبقاياه بعد مقتله يتصرفون خارج كل منطق، والمؤكد انهم لا يساعدون على تعزيز نزعة مقاومة الاحتلال، ولا على وصول العراق والعراقيين، الى لحظة تحقق المقاومة التي تتمتع بالشرعية الوطنية، وليس من المؤكد انهم لا يشكلون جزءا من ادوات قتل احتمالات، او ممكنات كسر حالة نقص «الشرعيه»، والانتقال الى حيث ظهور حركة التحرر الوطني العراقية، كما ليس من المستبعد اطلاقا، ان يكون هؤلاء جزءا اساسيا من الوسائل التي يستعملها الاحتلال، في اطار مهمة «صناعة الحرب الاهلية» التي هي اهم اسلحته المدمرة، والسلاح الوحيد الفعال والقاضي على المقاومة.

ـ يمثل القسم الثالث من «المقاومة»، ما يسمى عادة بـ«المقاومة الوطنية» واستعمل للتعبير عنها احيانا ولفترة، اسم «المقاومة الشريفة» والتعبيران موضوعان لتمييز المقاومة الصاعدة والمشكلة على انقاض نظام البعث المنهار، وبعيدا عن هيمنة «التكفيريين»، اي من القوى العراقية الاسلامية والوطنية التي ترفض قتل المدنيين، ولا تحبذ القتال الطائفي، ولا تنخرط فيه، وتركز عملها وممارستها القتالية، على القوات الامريكية تحديدا.

وهذه ولا شك هي الظاهرة الاهم، والافضل، والتي تدلنا على نوع من الحيوية والاعتبار بشيء من حكم الشروط الوطنية، الا ان التسمية التي تطلق على هذه القوى، لا تبدو لنا دقيقة، ولا تنطبق على ما تمثله هذه القوى واقعيا، خاصة وانها جميعا تتبنى شعار «الممثل الشرعي الوحيد للشعب العراقي» الذي يبقي الحواجز قائمة وقوية، بين هذه «المقاومة»، وبين ان تكتسب الشرعية على المستوى الوطني، او تضع نفسها على طريق اكتسابها، فتتحول من التمتع بالشرعية الجزئية، ومن خطر التحول الى «مليشيا طائفية»، الى رحاب «الشرعية الوطنية» المتداخلة مع تيار الحركة الوطنية التحررية العراقية الشاملة.

انتهى البعث، وتراجع وتضاءل، لدرجة تقربه من الموت، ولن يحقق التكفيريون بعد موت الزرقاوي كما قبل موته غير الخراب، والمقاومة العراقية التي ترفع شعار «الممثل الشرعي الوحيد» تتوقف عند حدود التحول الى مليشيا طائفة.. بدات تطغى على خياراتها مصالح طائفتها ومصيرها، اكثر بكثير من اهداف التحرر الوطني الشامل.

* كاتب من العراق يقيم في باريس

# لاعب غانا وعلم اسرائيل

أبو بكر الصغير*

■ لم يجد ذاك اللاّعب الغاني، جون بانستيل، رقم 15طريقة أفضل ليعبرّ فيها عن فرحته بفوز بلاده على فريق التشيك، من أن يخرج من جرابه علم اسرائيل ويرفعه وسط الملعب أمام كاميرا التلفزيون كأنّه يحتفل بالهمجية والفوضى الاسرائيلية التي قصفت بعائلة هدى الفلسطينية البريئة التي كانت حاذت البحر على رمال غزّة لتنسّم شيء من هواء المتوسّط النّقي.

شاهد لقطة العلم، الكارثية، مئات الملايين من البشر.. حاول المعلّق على المقابلة أن يجد تفسيرا لهذا الموقف، لكنه لم يقنع بل لم يقل شيئا. نفس الأمر قام به بعض الصحافيين العرب وهم في حيرة من هذا التصرف الغاني الغبي.

في رأيي لا فائدة من التفكير المرهق. فالأمر واضح، لقد أصبح النفوذ والحضور الاسرائيليين في افريقيا كما في العالم كلّه معلوما ومعروفا من الجميع. ليست الطموحات والحسابات الامريكية في هذه القارة الأ النافذة التي مرّ عبرها هذا النفوذ.. والذي امتد اليوم حتى الى دول عربية.

لهذا لن أستغرب اذا تم الكشف عن دور اسرائيلي مشبوه في الازمة السودانية وقضية دارفور وما أثارته من تدخل دولي بلغ حدّ ضرب السودان في وحدته الترابية وكيانه السياسي. أو كذلك ما يجري في الصومال الذي عادت الأحداث داخله لتتصدّر اهتمام وسائل الإعلام العالمية.

إذا كان عنوان الصراع الداخلي الذي يحصل راهنا في فلسطين بين الأخوة الأعداء، فتح وحماس، مؤشرا، لنكبة ثانية، في انتظار العرب، فإن أحداث الصومال وقبلها السودان وما هو مرتقب لاحقا لبلد افريقي آخر وهو تشاد، تؤكد أن الأمن القومي العربي يواجه اليوم أخطر محنة، وأن أمة العرب ترتقبها تحديات من العظمة ما يمكن أن يهدد استقرارها ان لم يكن وجودها مستقبلا.

إن الحرب الصومالية تتسم بعدة معان ودلالات، هي نسخة جديدة من، الشريط المسلسل، الافغاني، ميليشيات أو عصابات قبلية تنظم نفسها وتربطها صلات بجهات أو قوى استخباراتية دولية ثم تقوم بانقلاب على الحكومة المركزية وتنشر سيطرتها على البلاد.

أبطال الشريط هذه المرة ليسوا الطاجيك أو البشتون أو الاوزباك الذين جاؤوا بطالبان إلى الحكم في أفغانستان، بل جماعات من الفقراء والمشرّدين والأيتام تولّى أمرهم شيوخ قبائل اختاروا لأنفسهم عنوانا طريفا، المحاكم الاسلامية، بمعنى في الذهن مطمح القضاء على الظلم والقهر والفوضى والفساد ونشر العدل بين السكان.. وهي الفكرة الرئيسة نفسها التي كان يسوق لها رجال طالبان.

ان الصومال وعاصمته مقديشو والذي يعرف حالة من اللاّاستقرار والفوضى منذ سنة 1991يعد دوليا العنوان والمحطة الأولى للإرهاب العالمي، فهو المنطلق لذلك حتى قبل محطّة أفغانستان ـ طالبان. فتنظيم القاعدة ولئن ولدت فكرة قيامه بالسودان حيث كان أقام نهاية الثمانينات من القرن الماضي هناك زعيمه بن لادن فإن في الصومال تحديدا تم ترتيب الشبكة الدّولية لهذا التنظيم والتخطيط لأولى عملياته الارهابية، عندما تم تنفيذ عمليتي تنزانيا وكينيا نهاية تسعينات القرن الماضي.

يخشى اليوم وبفعل هذا الصراع بين مصالح المخابرات الدّولية. وخاصة الدور السلّبي الذي تقوم به بعض أجهزة الاستخبارات الامريكية وكذلك الإسرائيلية أن تتكرر نفس أخطاء افغانستان، عندما راهنت بعض القوى على فصائل متطرفة في حربها وقتها مع الاتحاد السوفياتي سابقا ومدتها بالسّلاح والمعونة وحتى الأموال. ونفس هذه الأطراف نراها اليوم تراهن وتعتقد أن في عصابات تفتقر لأية مشروعية سياسية أو قانونية أو دولية، أو حتى شعبية قادرة على أن تحلّ أزمة بلد لازمته الكوارث والمصائب منذ قرابة العقدين من الزمن.

ان ما يسمّى بـ«المحاكم الاسلامية» وهي الرقم الجديد والقوي والفاعل في الحرب الاهلية الصومالية الحالية والتي تسعى الى اقامة دولة دينية هنالك هي ذاتها منقسمة الى 129 فصيلا ولكل فصيل أمير يرى نفسه المؤهل الأول لتولي كرسي الخلافة.

ما يخشى حقا أن يتكرّر سيناريو القاعدة.. ليجد العالم نفسه أمام غول جديد.. وطالبان أخرى قد تأتي هذه المرّة على الأخضر واليابس في قارتنا التي ابتليت بكل مصائب البشرية.. تخلّف، فقر، حروب أهلية، أمراض فتّاكة الخ...

*كاتب من تونس

## العرب لم ينجزوا مشروعا حديثا للدولة ولا تصوّرا حديثا للدين:

# فصل اللادين عن اللادولة!

نادر قريط*

■ ثمة مقولة تنصح كل من يتعرض للأديان الحيّة، أن يمتلك جلدا سميكا، ومن يؤثر السلامة (والوقوف على الرابية) فتنصحه أن يكتفي بديانات البابليين أو المصريين القدماء وأن يغوص فيها ما شاء ...ومن لا يصدق فليذهب إلى العراق، وليقف في إحدى ساحات الديمقراطية (دام ظلها) ويهمس بفصل الدين عن الدولة !! وإبعاد الفقيه الديني عن التشريع والقانون، وإنهاء وصاية (القوى التراثية) على الحياة .... النتيجة باعتقادي أن يفصل رأسه عن جسده ويرسل جلده للدبّاغ (وإن كان سميكا)، وما ينطبق على العراق يمكن تعميمه على مناطق ودول كثيرة، فالحقيقة ان أطروحة فصل الدين عن الدولة، هي من أكثر الإشكاليات إثارة ومخادعة وأشبه بعلكة يمضغها كل من يريد حل مشاكل العالم (دون حل خيط حذائه) فالقضية ليست فصلا بين خصمين أو ملاكمين، أو فرزا لأراض متنازع عليها، بل واحدة من أخطر المركبات وأكثرها تعقيدا.

ومن يتصفح قواميس الحداثة الأوروبية، سيكتشف للوهلة الأولى أننا ضحية لعبث المصطلح، وتزييفه ومسخه، فتلك القواميس تتحدث (حرفيا) عن فصل الدولة عن الكنيسة، (على الأقل بالألمانية والفرنسية والإنكليزية) وبهذه الدلالة، فإن المصطلح يعكس حقيقة تاريخية، ملخصها، إنتزاع عصا القيادة من يد الكنيسة وتسلمها من قوى الحداثة البرجوازية في القرن (18/ 19) ويلخص فصلا لسلطات الدولة عن سلطة الإكليروس (الذي نصبّ نفسه وصيا على الإنسان والتاريخ). فلو أردنا استنساخ نفس الدلالة في واقعنا العربي لوجب علينا أن نقول بفصل الدولة عن المسجد وليس عن الدين ورب قائل يقول: ما الفرق طالما أن الطلاق قد حدث فعلا منذ أصبح الإسلام المبكر ملكا، أي.. منذ أن توارثه بنو أمية (وعضّوا عليه بالنواجذ) لكن هذه المقولة تظل فجة، ومتهافتة، لأن الدين (ظل مصدرا للسيادة والمشروعية العليا) واختلط دائما مع الدولة (السلطة) وتماهى معها، وتبادل معها الأدوار والمنافع، في عملية أرجحة واحتواء مزدوج.

الدين في جوهره العميق، تصوّرات، أو مسرح لتساؤلات وجودية، تلعب فيه الميتافيزيقيا دور البطولة، لكن هذه التصوّرات تظل (عديمة الجدوى) بدون دراما دينية قصصية، تعيش وتقتات وتلهب المخيال الجمعي (كعقيدة الصلب المسيحية، أو السيرة النبوية، أو ملحمة كربلاء)... وهذه الأخرى تظل بدون أهمية إن لم تنخرط في منظومات وأنساق طقوسية، تسكبها أجيال التقديس في وعائها الكبير، الذي يسميه محمد أركون (التراث الكلي)، وهو في حقيقته (أقصد التراث)، عبارة عن قدر يطبخ فيه (التاريخ والميتا تاريخ) وينضج وفق شروط تتحكم بها أطر المعرفة، وأدوات الإنتاج واللغة: الشعر، والحكم، والبلاغة، لنحصي النتيجة على حساء نسميه بالهوية التاريخية وقاعدة للضمير وأصل للقاعدة القانونية (أم القوانين والتشريعات والأعراف) وبكلمات أبسط فإن الدين (كينبوع للميتافيزيقية النقية) يتحوّل إلى وعاء تاريخي، يحتوي على كمية قليلة من (الدين)، وكثير من (التراث)، لهذا فإننا أمام تراثات متغيّرة في إحداثيات (الزمكان) تتشابه وتتمايز عن بعضها بما امتصته من تقاليد وقيم ولغات ومعارف سابقة ولاحقة.. ومن يريد إمتحان هذه المقولة، ما عليه إلا أن ينظر إلى المسيحيين العرب، ليكتشف انهم ليسوا (سويديين ولا فرنسيين) بل عرب عاشوا ويعيشون التراث المحيط بهم بكل ما فيه وما عليه (ومارسوا أحيانا طقوس الثّأر البدوية، وجرائم الشرف وغسل العار، ولم يكونوا معنيين كثيرا بالخد الأيسر ولا بالخد الأيمن) كذلك هو حال المسلم الهندي الذي يعكس في ذاته ثقافة الهند وتراثها ولا تهمه مضارب حاتم الطائي ولا بطولات عنترة.

وعودة إلى صدد الموضوع، فإن الفصل بين سلطات الدولة الحداثية والكنيسة، أمر تاريخي ومنجز أوروبي لا غبار عليه، جاء في سياق انتصار الحداثة على خصومها (ملوك وإقطاع ونبلاء وملاك الأراضي وسلطة الكهنوت الموالية لهم) ولم يأت وفق تأملات فكرية أو عاصفة شعرية. لكنه لا يعني البتة، فصلا بين الدولة والدين، فكلنا يتذكر اللحظة التاريخية، يوم استأذنت الشيوعية بالإنصراف، كيف قرعت أجراس الكنائس في روسيا، (بعد سبعين سنة من الصمت)، وكيف أرخى يلتسين أذنيه أمام بطريرك الكنيسة الروسية، طالبا بركته، وعلى منوّله غزل السيد بوتين وهافل وليش فاليسا... وبرلوسكوني وأرستقراطية أوروبا (المالية والثقافية)، الذين اصطفوا كالتلامذة على البساط الأحمر في الفاتيكان لنيل البركة والحظوة وتقبيل يد البابا بنيديكت، مهنئين ارتقاءه عرش بطرس الرسول، وكلنا سمع عن أحلام توني بلير، وزيارة القديسين له( في منامات سياسية متحررة من المكبوت الفرويدي)، لكن الحقيقة التي لا مراء فيها، أننا أمام أنساق معرفية وتاريخية متباينة، من السذاجة أن نخلط حابلها بنابلها، فالكنيسة القروسطية، ورغم هيمنتها على أوروبا (باعتبارها أكبر إقطاعية آنذاك) إلا أن سطوتها على المناحي الفكرية، والتراث الكتابي، تآكلت وظلت محدودة، بسبب تقوقع الإكليروس داخل لغة وطقوس لاتينية (يجهلها الشعب) وبسبب تمركز الكنيسة حول إدارة وتوزيع القربان المقدس أو حجبه، في حين كانت التخوم البعيدة تتململ وتتمرد، عبر حركات الإصلاح الديني (اللوثرية مثلا) وازدهار الثقافة الكتابية (مطبعة غوتنبرغ) والنهضة الفلسفية والعلمية والنقدية ..أما العالم الإسلامي، فقد لجأ قادته المبكرون إلى تجنب الصدام التاريخي، خصوصا (مع الكنيسة الإمبراطورية المقدسة) ومع خصوم مدججين بتراث كتابي، وفلسفة رواقية مزدهرة مكتفيا بضرب عزلة فكرية حول داره، وجدار تعتيمي، من خلال تطوير علوم كلام (ذات طابع تبريري)، وشروحات لاهوتية إجترارية ومدرسانية، عززها وأبّدها إنتهاء العصر التنويري للقرن الرابع الهجري، ونهاية المعتزلة، وتوقف حركة الترجمة، ورجم الفلسفة، وهزيمة السلالة البويهية السامانية المثقفة بانتصار جحافل البداوة السلجوقية (التي قدمت من سهوب آسيا واعتنقت الإسلام حوالي 1030م وتسننت على عجل) ليدخل المشرق الإسلامي، سباتا تاريخيا، لم يستيقظ منه إلا على صوت حوافر خيول نابليون في باحة الأزهر عام 1799م!! ما أردت قوله: ان (التراث الإسلامي) فقد المبادرة التاريخية، منذ زمن طويل (رغم فترة الإنتعاش والتمدد العسكري العثماني)، لأنه استأنس في سكونيته، وتلذذ في مص عظام مدوناته ومقاماته ويقينياته، والتسلي بخيلائه وقصص جواريه وغنائمه وإغلاق نوافذ عقله النقدي، تاركا الساحة، مستباحة من لدن إكليروس وظيفته الأولى تقوم على تعميم أميّة شمولية، بتعليم إجتراري عقيم، في فضاء لغوي، يختزن الكثير من المخاتلة والتورية والنفاق والبلاغة... من هذه الزاوية يبدو لي أننا نعيش في ذمة (الله) لأننا لم ننجز بعد مشروعا حديثا للدولة ولا تصوّرا حديثا للدين. فماذا نحن فاعلون؟

* كاتب من سورية يقيم في النمسا

# لماذا أرسلت اليابان قواتها للعراق ولماذا تسحبها؟

د. عبد العظيم محمود حنفي*

■ أمرت اليابان قواتها البالغ عددها 600 عنصر بمغادرة العراق منهية بذلك أول انتشار عسكري لها في ميدان حرب منذ الحرب العالمية الثانية عام 1945.

ويأتي الانسحاب ليغلق ملفا لم يكن يحظى بتأييد شعبي حيث أن عاملين أساسيين يحددان موقف اليابان من العالم منذ العام 1945: الالتزام السلمي الذي حل مكان التوسع العسكري طوال نصف قرن (1894 ـ 1945) عبر توسع تجاري ومالي واسع النطاق، والتحالف مع الولايات المتحدة، الحامي العسكري لليابان. فلماذا أرسلت اليابان قواتها ولماذا تسحبهم الآن؟

كان قرار الحكومة اليابانية ـ غير المسبوق ـ بإرسال 600 جندي إلى العراق أثار موجة معارضة واسعة من الجمهور الياباني لإرسال الجنود اليابانيين إلى منطقة حرب.

القرار الياباني استمد أهميته من عدة زوايا:

الزاوية الأولى: تنبع من أن القرار الياباني دشن مرحلة جديدة من الدبلوماسية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية في القرن الماضي، وللمسلك الياباني في حرب الخليج عام 1991 حيث أصيب اليابانيون بصدمة من جراء وصفها بأنها «دافع الأموال النقدية» بسبب «سياسة دفتر الشيكات» التي أسهمت بها في تلك الحرب، ولعل اليابان تعلمت من ذلك الدرس ان دفع الأموال النقدية لا يشتري الاحترام لليابان. فقد رفضت إرسال قواتها لمنطقة الخليج وقالت إن دستورها لا يسمح لها بذلك، ومع أنها دفعت مبالغ سخية لتمويل الحرب فإنها لا تزال تشعر بالمهانة من القول بأنها مجرد دافع أموال سخي. هذه المرة لم تكتف اليابان بالتعهد بدفع 5 مليارات دولار لصالح إعادة أعمار العراق بل قررت إرسال قواتها إلى العراق وهو يعني إنهاء العمل بدستور اليابان السلمي في محاولة يابانية لتجنب إحساس مماثل بالعجز الذي أحسته بعد حرب الخليج عام 1991.

الزاوية الثانية: تثير موضوع الولاء للولايات الأمريكية من جانب رئيس الوزراء الياباني جونيشيرو كويزومي الذي يعتبرونه أول زعيم ياباني أنجلو سكسوني، يظهر في اليابان المعاصرة منذ شيجيرو يو شيدا الذي دفع بنظريته بعد الحرب العالمية الثانية اليابان بكل قوة لتقف وراء الموقف الامني الامريكي، ويرى كثير من المحللين اليابانيين، انه رغم تشابه الرجلين في تاثرهما بالتعليم البريطاني والتراث الثقافي الغربي فانه توجد اختلافات بينهما. ففي سعيه الحماسي لنظرية الولاء لأمريكا ظل يو شيدا يقاوم الضغوط الأمريكية لإعادة تسليح اليابان وحافظ على مبادىء الدستور الياباني السلمي خاصة المادة التاسعة وهي المادة الأساسية فيه، ويقول أنصار كويزومي انه لم يرضخ للضغوط الأمريكية بل العكس فهو الذي تطوع بإرسال القوات اليابانية إلى منطقة حرب رغم التطمينات بأنهم سيقومون بمهمة إنسانية وليس مهمة قتالية. ولكن الواقع يقول ان يابان كويزومي قد استجابت للاستدراج الامريكي ـ الذي تفاداه يو شيدا ـ بإعادة تسليح قواتها حيث أعلنت طوكيو عزمها على تطوير قدراتها الدفاعية الصاروخية بتنفيذ نظام متقدم للدفاع الصاروخي الذي يعتمد على تكنولوجيا الصواريخ الأمريكية وعلى الامكانات ال